# مقترحات عملية
# لزيادة الأرض الزراعية ورفع الإنتاج *

للمهندس الزراعى السيد عبد العزيز عبد الله سالم
نقيب الزراعيين

تنقسم محاضرتى هذه إلى قسمين رئيسيين :

الأول : توسيع الرقعة الزراعية ، الثانى : زيادة الإنتاج .

## توسيع الرقعة الزراعية :

يمكن لمصر أن توسع أراضيها الزراعية عن طريق استصلاح الأراضى الشاسعة فى شمال الدلتا ، أو عن طريق تمهيد بعض أراضى الصحراء ، كل ذلك يمكن أن يتم إذا وجد الماء الزائد عن حاجة الأراضى الزراعية الحالية ، والتى تزيد قليلا عن ٥ر٥ ملايين الفدان .

وهذا النوع من الاستصلاح لزيادة الأراضى المنزرعة لايحتاج إلى أموال كثيرة فحسب ، ولكنه يحتاج إلى مجهود جبار ووقت طويل ، وهذه ناحية يدرسها مجلس الإنتاج ، ولهذا سأتركها سائلاً له التوفيق والنجاح .

وسأتجه فى بحثى هذا لزيادة الأراضى الزراعية اتجاهاً آخر ينحصر فى ناحيتين رئيسيتين هما :

### ١ — الأراضى البور المنتشرة فى أنحاء القطر المصرى داخل الأراضى الزراعية والجزائر الرملية والبرك والمستنقعات :

الأراضى البور فأنواع يختلف بعضها عن بعض فى الموقع والمساحة والمعدن

* محاضرة ألقيت فى مساء الاثنين ٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣ بنادى المهندسين

والزمن اللازم لاستصلاحها وجعلها أرضاً منتجة وإن اتفقت جميعها فى أنها أرض عاطلة لا تنتج أى نوع من أنواع المحاصيل الزراعية .

(ا) الأراضى الموجودة بشمال الدلتا : هذه المساحات الواسعة من الأراضى يستلزم إصلاحها مجهوداً كبيراً وسنين طويلة لابد أن تدخل فى برنامج إصلاحى طويل المدى ، وهذا ما لن أتعرض له فى هذه المحاضرة . وقد ذكرت فيما سبق أن مجلس الإنتاج القومى هو الكفيل بهذا العمل الجبار .

(ب) الجزائر الرملية : وهى المنتشرة فى أنحاء القطر وبخاصة مديرية الشرقية ، وتتكون من مساحات تختلف فى الصغر والكبر ، وواقعة وسط الأراضى الزراعية . وأرضها رملية ومرتفعة نوعاً ما وغير مستوية ، ولاينقصها إلا أن تسوى وتصل إليها مجارى الرى ، وهى سريعة الاستجابة للزراعة ، وتسويتها لا تتكلف إلا نفقات تافهة خصوصاً إذا استعملت وسائل التسوية الحديثة كالـ Bull Dozer . والدليل على ذلك أن الكثير من هذه الأراضى قد أصلحها أصحابها بوسائلهم البدائية ، وطرقهم البسيطة ، وأنتجت المحاصيل المختلفة جميعها بما فيها القطن ، وكان ذلك كله علاوة على أشجار البساتين كالمانجو والموالح . وتشاهد هذه الأراضى على الطريق الزراعى بين أبى كبير وأبى حماد ، وهى بذلك لاتزيد الرقعة الزراعية بعض مئات من الأفدنة فحسب ، ولكنها ستعول كثيراً من العائلات ومئات الحيوانات . وبجوارها مساحات رملية شاسعة أعتقد أنها ملك للحكومة ، وحبذا لو أصلحت ، وكذلك كل الأراضى الرملية الواقعة على الترعة الاسماعيلية من العباسة حتى الاسماعيلية .

(ج) البرك : وهى المنتشرة فى بلاد الريف انتشاراً هائلا بوجه عام ، وهذه فى الغالب متخلفة عن آثار المبانى ، فقد اعتاد الأهالى عند بناء القرى أن يتخذوا الطين من الأراضى المجاورة فتنخفض هذه الأرض ، وبتوالى السنين وزيادة العمران فى القرية تصير هذه الأراضى بركا لها ضررها البالغ على الصحة العامة

كما تكون لها فائدة كبرى إذا استصلحت وعنى بزراعتها . وقد قام كثير من أصحاب هذه البرك بردمها تنفيذاً للقانون الذى أصدرته وزارة المرحوم محمد محمود (باشا) ومن الغريب أن تلك البرك بعد ردمها كان إنتاج الفدان منها يفوق مثيله من الأراضى الزراعية العادية المجاورة . و إنى أحبذ القضاء على جميع هذه البرك بالردم ، وفى اعتقادى أنها لا تستفيد مجهوداً يذكر ، أو مالا له قيمة . و بهذا تضم آلاف الأفدنة إلى الرقعة الزراعية . ودليلى على ذلك أن البرك المملوكة لكثير ممن أعرفهم قد أصبحت بعد أن ردموها أرضاً زراعية من الدرجة الأولى تزرع فيها جميع المحاصيل الزراعية وتنتج غلة وفيرة . ولقد كان مجموع مساحة البرك ١٠٫٠٠٠ فدان ردم منها ٤٢٠٠ فدان وما زال باقياً إلى الآن ٥٨٠٠ فدان .

(د) المستنقعات : يشاهد المسافر فى القطار أو بالطريق الزراعى ، خصوصاً على جوانب الترع الرئيسية والمصارف مساحات شاسعة من الأرض المنخفضة عن مستوى الترعة أو المصرف ، ولعلها نتيجة لنقل الأتربة منها لرفع جسور هذه الترع أو تلك المصارف . وكان من نتيجة ذلك أن تحولت تلك المساحات إلى مستنقعات ينبت فيها الكثير من النباتات المائية كالبردى والبوص والسمار . . . الخ . وهذه لا يقف ضررها على أنها أرض بور لا نفع منها ، بل يتسع الضرر فيشمل الأراضى المجاورة لها ، إذ تتأثر برشح مياه هذه المستنقعات فتصبح الأرض المجاورة مالحة لا تصلح للزراعة و إن زرعت فقل أن تنتج محصولا له قيمة مالية . ويكفى لإصلاح هذه الأراضى أن تصرف مياهها و يعتنى بهذا الصرف فتصبح أرضاً زراعية من الدرجة الأولى ، يضاف إلى ذلك أن ما كانت تسببه من الأضرار للأراضى المجاورة سيقف فوراً وتصبح تلك الأراضى ليست خصبة صالحة للزراعة فحسب ، بل سيزداد إنتاجها و بذلك نكون قد زرعنا أرضا ورفعنا إنتاج الأخرى .

ودليلى على ذلك الأراضى الواقعة غرب ترعة الاسماعيلية من انشاص حتى العباسية ، وهى مساحة لا تقل عن ألف فدان ، وتركها على حالتها يضر ألفاً أخرى

فإذا أصلحت وزرعت وأنتجت ارتفع بذلك إنتاج الألف الأخرى ، وأضيف إلى هذا الدليل كذلك بعض أراضى مديريتى المنيا و بنى سويف الواقعة على جانبى مصرف المحيط .

( هـ ) أراضى الواحات : توجد مساحات واسعة من الأراضى الزراعية المنتشرة فى الصحراء الغربية وفى شبه جزيرة سينا ، وكلها أرض قابلة للزراعة ، خصبة للغاية ، ومياه الرى فيها متوافرة ، بل تزيد على حاجة الأراضى المزروعة فعلاً ، وهذا يحتم على الدولة الإسراع فى إصلاح هذه الأراضى ، فذلك لا يكلف القائمين به سوى تمهيد الأرض ومد الترع والقنوات إليها وزراعتها . ومساحة أراضى الواحات الموجودة فى الصحراء الغربية تقدر بمئات الآلاف من الأفدنة ، وتوجد مثل هذه الواحات فى شبه جزيرة سينا ببلدة القسيمة ووادى « فيران » وغيرهما من الأماكن الصالحة للزراعة والمتوافرة مياهها عن طريق العيون . وهذه المساحات تقدر بمئات الأفدنة ومياهها وفيرة ، وهذا عدا مساحة وادى العريش التى تقدر بنحو ٢٠ ألف فدان من الأرض الممهدة تمهيداً تاماً .

وهذه المساحات التى تحدثت عنها لاتقل رقعتها عن مئات الآلاف من الأفدنة ( ٢٢٠ ألف فدان ) ، وقد يقال ما قيمة هذه المساحة بالنسبة لزيادة السكان ؟ فهذا القول يجب ألا يلتفت إليه ، لأن هذه المساحة تكفى لإعالة آلاف الأسر فى حين أن استصلاح هذه الأراضى لايكلف الدولة مبالغ جسيمة ، بل هى فى الواقع مبالغ لاتؤثر فى الميزانية العامة ، ويجب أن تنال الأولوية فى العمل ، لأن النتائج التى تترتب على استصلاحها سريعة جداً .

## ٢ — الاتساع فى المبانى على حساب الأراضى الزراعية :

لوحظ فى السنوات الأخيرة أن بلادنا قد بدأت نهضة صناعية لا بأس بها ، ونرجو لها المزيد والازدهار . ولا شك أن مثل هذه النهضة تحتاج إلى إنشاء مصانع

على أحدث الأساليب ، ولهذه المصانع ملحقات كمبان للعمال والموظفين وأسرهم .

ويلاحظ أن كل هذه المصانع قد أقيمت على الأرض الزراعية ، ولا أكون مبالغاً إذا قلت إنها قد بنيت على أخصبها تربة وأعلاها إنتاجاً ، ففقدت البلاد بذلك مئات من الأفدنة المجاورة للمدن الكبيرة .

ولو كان الذين صرحوا لهم بإقامة هذه المصانع لديهم القليل من بعد النظر لما أصدروا تلك التصاريح ولبحثوا عن أرض لا فائدة منها كالأراضى الصحراوية والصخرية القريبة من القاهرة وهى بحمد الله متوفرة بكثرة وأنشأوا فيها مدينة صناعية تتسع باطراد ما اتسع نشاطها ، ولكن على غير حساب الأرض الزراعية التى تدر الخير الكثير .

وقد يقول البعض : إن المصانع تبنى وتنشأ حيث تكون المواصلات سهلة ووسائل النقل متيسرة كالسكة الحديدية والطرق الزراعية الممهدة والترع الملاحية ، والرد على ذلك أنه كان من السهل أن تيسر سبل النقل إلى تلك المدينة الصناعية ولو اقتضى الأمر شق ترعة ملاحية خاصة تصل بينها وبين الشريان الملاحى الأول وهو النيل .

أما وقد تم ذلك فنرجو مخلصين أن يقف اتخاذ الأراضى الزراعية لإقامة المصانع والبحث من الآن عن أرض ليست زراعية تتخذ لهذا الغرض . وأرجو أن تكون الأراضى التى تخصص للمصانع إما واقعة جنوبى المدن أو شرقها . وقد لاحظت أن أغلب رخص المصانع المجاورة للقاهرة قد سمحت بإقامتها فى الجهة البحرية للمدينة ، فأصبح دخانها منتشراً فى سماء القاهرة بشكل لاشك أن فيه خطورة على الصحة العامة ، وأرجو من المسئولين أن يتلافوا الخطأ الأول بمجرد أن تقوى محطة مصر الكهربية ، وأن يطلبوا إلى أصحاب هذه المصانع إدارتها بالكهرباء حتى لا تزداد حالة القاهرة سوءا ، ويكفى ما تقاسيه من أتربة الرياح الخماسينية .

وما دمنا بصدد المبانى فإننى أرجو أن أنبه المسئولين إلى عدم التوسع فى المبانى السكنية على حساب الأرض الزراعية بالطريقة التى جرت وما تزال تجرى فى أرض مدينة الأوقاف ، وأن تكون المبانى على شكل عمارات ، سواء أكانت للعمال أم للموظفين فإنها تشغل مساحة صغيرة وتتسع إلى عدد كبير من السكان ، وقد يظن السكثيرون أن ما يتوافر من ذلك إنما هو مساحات جزئية لاتزيد عن مئات الأفدنة ولكن يجب أن نعلم جميعاً أننا أحوج ما نكون إلى فدان واحد نستغله لنواجه به الزيادة المطردة فى السكان ، فإن كل شبر من الأراضى يضاف إلى أرض الزراعة إنما هو كسب للبلاد فى رأس مالها الثابت غير القابل للنقل .

تلك هى مقترحاتى لزيادة الرقعة الزراعية . وهى بسيطة فى شكلها ، سهلة فى تنفيذها رخيصة فى تكاليفها ، وستكون أرضها سريعة الاستجابة فى زراعتها وإنتاجها .

## زيادة الإنتاج :

زيادة الإنتاج مسألة خاض فيها جميع الكتاب والمفكرين سواء أكانوا من الزراعيين أم من غيرهم ، وفى اعتقادى أن هذا الموضوع بالذات أول ما يختص به رجال الزراعة ، فهم أولى الناس بالتحدث فيه والبحث عن الوسائل التى تعمل على زيادة الإنتاج وإن كنت لا أريد الإسهاب فى هذا فهو حق لإخواننا المهندسين الذين لهم يد طولى فى العمل على تهيئة تلك الوسائل ، والمعاونة فى كثير منها .

ولزيادة إنتاج الفدان لأى محصول من المحاصيل الزراعية يجب العمل جديا على تنفيذ ما يأتى :

١ — المحافظة على خصب التربة وزيادتها : فان كل أرض مهما كانت جودة خصبها تتدهور إذا لم تحسن زراعتها ويتعهد صاحبها بالمحافظة على خصبها ، وذلك بفلاحتها فلاحة جيدة وتعويض ما فقدته فى تغذية المحاصيل القائمة عليها بوسيلة

من الوسائل المعروفة لدينا نحن الفلاحين كالسماد البلدى وهو أهمها ، والأسمدة الكيماوية الصناعية ، وهى لا تقل أهمية عن سابقتها ، وكذلك باتباع دورة زراعية ثابتة لا تتغير .

والدورات الزراعية أربع : دورة ثنائية ، ودورة ثلاثية ، ودورة رباعية ، ودورة لا هى ثلاثية ولا هى رباعية ولا هى ثنائية ، والأوليان يمكن استعمالها فى الأراضى القوية ، والثالثة تستعمل فى الأراضى الضعيفة التى يترك فيها ربع الأرض بورا . ويهمنا فى هـذا الموضوع الدورتان الأوليان ، فمهما اختلف الزراعيون فى أيهما أفيد للأرض فإننى شخصياً أميل إلى الثلاثية بعد تجارب شخصية لا تقل عن عشرين عاماً خصوصاً إذا راعينا المحافظة على خصب التربة الزراعية والإبقاء على هذه الخصوبة .

فقد مرّت بنا سنوات كان لابد لنا من اتباع الدورة الزراعيـة الثنائية بسبب ارتفاع سعر القطن ولهفة الناس على زيادة دخلهم ، كما مرت بنا سنوات كان لابد لنا من زراعة أكثر من ٥٠ ٪ من المساحة قمحاً لتوفير أكبر كمية من القمح للقاطنين على أرض مصر بما فيها جيوش الحلفاء أثناء الحرب .

ولقد كان من نتائج تطبيق هاتين الدورتين اللتين أعتقد أنهما شاذتان أن ظهر تدهور كبير فى خصوبة الأرض الزراعية ونقص فى إنتاجها ، كما لوحظ أن العدد القليل من الزراع الذين لم يجرفهم تيار المادة والذين اتبعوا ولا زالوا يتبعون الدورة الزراعية الثلاثية لم تتأثر أراضيهم بل زادت مع مضى الوقت وزاد إنتاجها .

لذلك كله أرى ضرورة اتباع الدورة الزراعية الثلاثية وعدم تغييرها إطلاقا إلى أن يثبت بالدليل القاطع نوع جديد من الدورات الزراعية أفضل من هذه الدورة التى أثبتت لنا التجربة أنها أفضل دورة للمحافظة على معدن الأرض وزيادة غلتها .

وأرى أيضاً من الضرورى لصالح الأرض أن تقوم لجان متنقلة لتحليل المناطق الزراعية بالقطر المصرى كلجان المساحة مثلا ، وإعداد خرائط لكل منطقة يبين على كل منها نوع الأرض ومدى خصوبتها أو ضعفها . والطريقة المثلى لزيادة تلك

الخصوبة أو علاج هذا الضعف ، مثلها فى ذلك مثل خرائط مصلحة المساحة ووزارة الأشغال التى توضح كنتور الأرض .

وخرائط كهذه لو وجدت لكان لها أكبر الأثر فى إصلاح التربة الزراعية والإنتاج .

٢ — تكوين لجان بالقرى ترشد الفلاحين لأفضل الطرق للفلاحة :

المشتغلون منا بالزراعة خصوصاً من كان أصله من الريف ومن كان من الملاك ولا زال يعمل فى أرض أو يباشرها يعلمون تمام العلم أن للزراعة العملية أصولا وأوضاعاً ولها مرانة خاصة ، وأن كل عملية زراعية لا تعمل على أصولها تؤثر قطعاً فى الإنتاج ، فحرث الأرض لزراعة القمح تحضيراً أو عفيراً كل حالة من هذه الحالات لها أصول مرعية ، وكذلك ريها وتسميدها لها أوقات خاصة محدودة إذا لم تراع أثرت على المحصول تأثيراً سيئاً . وما يقال فى زراعة القمح يقال فى زراعة القطن والأرز وغيرها من المحاصيل الزراعية ، كذلك وقت الزراعة له مواعيد محددة لوسبقتها الزراعة أو تقدمتها لم تكن جودة المحصول كجودة زميله الذى زرع فى الوقت المناسب وكذلك الرى لكثير من المحاصيل بمقادير لو زادت أو نقصت لتأثر المحصول .

كل هذه الاعتبارات الزراعية كثيراً ما تختلف باختلاف المناطق واختلاف الجهات ، لهذا يجب تعيين لجان قروية من بعض الأعيان المشهود لهم بفلاحة الأرض فلاحة طيبة تضطلع بالمهام الآتية :

(ا) إرشاد صغار الزراع إلى ما يجب اتباعه فى فلاحة أراضيهم من حيث خدمتها قبل الزراعة وتحديد مواعيد الزراعة ، وطريقة رى المحاصيل ومقدار المياه .. إلخ من العمليات الزراعية المختلفة التى إذا نفذت تنفيذاً دقيقاً صحيحاً زاد الإنتاج .

(ب) بحث حالة كبار الملاك ومدى عنايتهم بأراضيهم فإن وجدوا منهم إهمالا نصحوهم بالعناية بالأراضى أو تسليمها إلى شخص يقع عليه اختيارهم لإدارتها زراعياً إدارة صالحة ، و بالتالى مربحة له ولمزارعيه ، وللوطن فى النهاية .

(ج) يكون لها حق الفصل فيما يقع بين المالك والمستأجر بسبب تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، فإن أى تراخ فى فض مثل هذه المنازعات يؤثر ولا شك على الإنتاج ، وأمامى أمثلة كثيرة أعرض عليكم منها القليل :

التسميد — الرى وخاصة الارتوازى — جمع المحصول وتسويقه أو قسمته

كل هذه العمليات الزراعية عرضة للخلاف بين المالك والمستأجر ، خصوصاً إذا كانت الزراعة مناصفة ، وتأخير إحداها عن موعده المحدد يؤثر تأثيراً سيئاً فى المحصول .

وبهذه الوسائل كلها يخف الضغط على رجال الإدارة ورجال القضاء علاوة على سرعة الفصل فى المنازعات حتى لايلحق الضرر بالزراعة فيتأثر المالك والمستأجر كلاهما.

وهناك فوق هذا وذاك مسألة أخرى يفهمها ويقدرها رجال الريف ، تلك هى أن الحكم الذى تصدره هيئة عرفية لايترك أثراً سيئاً فى نفس المحكوم عليه بخلاف الحكم الذى تصدره المحكمة فإنه يترك أثراً سيئاً فى نفس المحكوم عليه ويترتب عليه انتهاز الفرصة للايقاع من جديد بمن حكم له ، وهذا مايسمى « بالثأر » .

٣ — استعمال التقاوى المنتقاة : والمنتقاة بالمعنى الصحيح هى التى لايدخلها الشك من أية ناحية من نواحيها ، والتى تحتاج إلى حملات واسعة النطاق ومراقبة دقيقة فى التنفيذ ، فمما لاشك فيه أن استعمال التقاوى المنتقاة يزيد فى إنتاج الفدان إذا ما توفرت العوامل التى تحدثنا عنها والتى تساعد على زيادة الإنتاج .

هذه العوامل مجتمعة ( خصوبة التربة ودورة زراعية ثابتة ولجان للارشاد ) لاشك تؤثر تأثيراً كبيراً فى رفع إنتاج المحاصيل الزراعية ، وبالتالى فى زيادة دخل المالك والفلاح ، أو بعبارة أخرى تؤثر فى الدخل القومى العام .

وما دمنا فى صـدد التحدث عن استعمال التقاوى المنتقاة وجب علينا أن نضع تحت نظر الفنيين بوزارة الزراعة ومجلس الإنتاج أن الأوان قد آن لدراسة موضوع تقسيم القطر إلى مناطق تختص كل منطقة بالمحاصـيل الزراعية التى تجود فى تربتها كمنطقة للقطن الـكرنك، ومنطقة للقطن المنوفى ومنطقة للقطن «جيزة ٣٠» ومنطقة للأشمونى أو ما يحل محل هذه الأنواع نتيجة للبحث العلمى .

وما يطبق على القطن يمكن تطبيقه على المحاصـيل الزراعية الأخرى كالقمح البلدى ١١٦ والقمح جيزة ١٣٩ . . الخ أو ما يحل محلهما مستقبلا من الأنواع التى تظهرها الأبحاث العلمية وتثبت تفوقها .

فمثل هذا التقسيم ولاشك يطيل فى عمر نقاوة البذور ويؤدى إلى عدم تدهورها خصوصاً إذا زودت هذه المناطق بإخصائيين يراقبون هذه البذور عنـد الإعداد للتقاوى وعند الزرع ، وفى دور النمو ، وانتزاع كل ما يدخلهم الشك فى نقاوته بذرة كانت أو نباتاً وعدم الإبقاء إلا على النقى نقاوة تامة .

بهذا يمكن لهذه الأنواع أن تعيش مدة طويلة محتفظة بصـفاتها الممتازة التى يتسابق التجار من أجلها على شرائها ودفع أثمان عالية فيها .

وما يقال عن المحاصيل الزراعيـة يقال كذلك عن أشجار الفاكهة ونباتاتها ، فإذا خصصت منطقة لزراعة المانجو وأخرى للموالح وثالثة للحلويات كالخوخ والمشمش والبرقوق والـكمثرى وما إليها ، ورابعة للبطيخ وخامسة للشمام ... الخ . كان ذلك دون شك من مصلحة البلاد من نواح عدة :

(ا) استغلال الأرض فيما يجود فيها من محاصيل أو أشجار فاكهة .

(ب) الإبقاء لأطول مدة ممكنة على جودة النوع .

(ج) صعوبة حدوث خلط نتيجة لأخطاء مقصودة أو غير مقصودة .

(د) سهولة العلاج خصوصا فى أشجار الفاكهة ، وكذلك سهولة أداء الخدمات الزراعية المختلفة للأشجار كالعزق والتسميد والرى وما إلى ذلك .

(هـ) سهولة التسويق .

(و) سهولة النقل إلى المصانع إذا كانت المنطقة منطقة تصنيع كالحليج للقطن والطحين للقمح والتبييض للأرز ، وكذلك الصناعات الزراعية للفواكه المختلفة .

## ٤ — توفير مياه الرى عن طريق الآبار الارتوازية :

المتفق عليه بين المزارعين عامة ورجال الري خاصة أن مياه الرى فى فترة الصيف لاتكفى للزراعة ، أو بعبارة أخرى لاتكفى لإجابة رغبة الفلاح والمزارعين بإعطاء الزراعة كفايتها من الماء ، و بذلك تتأثر المحاصيل الزراعية الصيفية والنيلية كلها . فالقطن لا يأخذ كفايته من المياه خصوصاً فى المدة التى يحتاج فيها إلى النمو وتكوين الأفرع التى تحمل الأزهار والثمار ، و بذلك لا يأخذ قسطه الواجب من النمو فيتأثر محصوله ، و بسبب عدم كفاية المياه قد يتأخر إطفاء الشراقى و بالتالى تتأخر زراعة الذرة عن موعدها القانونى فيتأثر المحصول كذلك ، و بسبب عدم كفاية الماء لا يأخذ الأرز كفايته من الرى فيتأثر نموه أيضا ، و بالتالى محصوله ، وهذه هى الثلاثة محاصيل الرئيسية فى مصر . والقطن والأرز كما تعلمون هما المحصولان اللذان يجلبان أغلب النقد الأجنبى للبلاد .

وكل نقص فى إنتاجهما يؤثر على الدخل العام والعكس بالعكس . نخلص من ذلك كله إلى أن مشكلة المياه وخاصة فى الوجه البحرى لو حلت لتمكنت المحاصيل الزراعية من الحصول على مياه الرى وهى العامل الأساسى لنمو النبات وتكوينه تكويناً صحيحا يلعب دوراً هاما و يؤثر تأثيراً كبيراً فى مقدار المحصول .

لست فى شك من أن مشروع السد العالى سيحل مشاكل الرى حلا سعيداً إن شاء الله ، ولكن هل تقف مصر مكتوفة الأيدى إلى أن يتم هذا المشروع ؟ فى رأيى أنا لا . وأرجو أن يسمح لى رجال الرى بأن أتطفل على اختصاصهم بعض الشىء ، لأننى أعتقد أن رجال الزراعة والرى شقيقان متلازمان يعملان معاً كشقى المقص . وعليهما وحدهما يقع أكبر العبء فى اتساع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج .

وسأعرض على حضراتكم فكرة سبق أن عرضتها على بعض إخوانى من رجال الرى وقامت معى حولها مناقشات ،فمن مؤيد لها ومن معارض. ذلك هو إنشاء شبكة من مجموعات من الآبار الارتوازية تعمل فى الجزء الجنوبى من الوجه البحرى وفى المنطقة التى تصلح فيها الآبار الارتوازية . وهذه المجموعات تمد الترع بما تخرجه من المياه الجوفية وبخاصة فى أشهر شح المياه فتوفر الكثير من مياه النيل إلى الجهات الشمالية التى قد تؤثر على خصوبتها المياه الارتوازية لو استعملت فى ريها مدة طويلة .

يضاف إلى هذا أنه يمكن بواسطة هذه الآبار الارتوازية رى المحاصيل الشتوية أثناء السدة الشتوية من كل عام ، ولا يخفى على حضراتكم أثر هذه الرية على محصول القمح والشعير وغيرهما من المحاصيل الشتوية المختلفة .

هذا ولاشك مشروع ضخم يكلف الحكومة مبالغ طائلة ، وقد يعترض بعض الناس على تنفيذ هذا المشروع مادام مشروع السد العالى قد اتخذت فيه خطوات إيجابية وأصبح قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ ، وردى على هذا ينحصر فى نقطتين لهما أهميتهما القصوى :

الأولى : انه إلى أن يتم مشروع السد العالى فإن هذا المشروع سيزيد فى إنتاج الفدان من القمح إردبا على الأقل ونصف قنطار من القطن ونصف ضريبة من الأرز وأثمان هذه الزيادة فى المحاصيل ستغطى حتما نفقات إنشاء هذه الآبار وتكاليفها إن لم يكن فى السنة الأولى ففى السنتين الأوليين على الأكثر .

الثانية : ليس هناك ضرر من إيجاد مثل هذا المشروع بجوار مشروع السد العالى بل هناك نفع محقق ، ذلك لأنها مياه أخرى علاوة على مياه السد العالى ، ومصر فى حاجة شديدة إلى زيادة المياه خصوصا الجوفية منها فإن كثرة وجودها ستخفف العبء عن مياه النيل ليمكن الانتفاع بها فى الأراضى الجارى إصلاحها أو الحديثة الاستصلاح التى نرجو أن تكون كبيرة المساحة خصوصاً إذا ما اتجهنا نحو زراعة الصحارى .

أما أماكن هذه المجموعات وقوتها وعدد المواسير والآلات التى تديرها والمال اللازم لها فهذا مالا أرغب فى التعرض له الآن ، بل أتركه كله للمختصين من رجال الرى والميكانيكا والكهرباء ، وعلم طبقات الأرض ومصر ولله الحمد غنية بهؤلاء جميعا ولا حاجة للاستعانة بخبراء فى مسألة تعتبر بالنسبة لفنيينا بسيطة للغاية .

حضرات الزملاء :

تلك بعض المقترحات التى عنت لى عرضتها عليكم ، وهى فى رأيى لها صفة الأولوية على غيرها من المشروعات الزراعية الأخرى ، لأن الفائدة منها سريعة جدا ، وتكاليفها زهيدة جداً أيضا ، مع ملاحظة أن البدء فى هذه المشروعات الصغيرة يفيد الأمة فائدة كبيرة ، و يفسح المجال والوقت للمختصين كى يدرسوا المشروعات الزراعية الكبرى فى روية وهوادة ، لأن ماتتطلبه من نفقات فى التنفيذ كبير جدا .

والله أسأل أن يوفقنا جميعا لخدمة مصر العزيزة حتى نصل إلى ما نصبو اليه من عز ورخاء ، وقوة ورفاهية .

## المناقشة

نقيب المهندسين : أشار السيد الزميل المحاضر إلى الرقعة الزراعية وأشار بنوع خاص إلى أراض كبيرة ممكن استصلاحها و إذا سمح لى فالأمر ليس نقص الأرض فالأرض واسعة جدا ، وللأسف لا تنقصها إلا مياه الرى ، ومياه الرى أساسها ، وقد وصلنا الآن إلى آخر نقطة من رصيدنا المائى وهى الخزن فمياه الخزن لابد من زيادتها إذا كان لنا أن نوسع الرقعة الزراعية فى مصر . أقول أن الارض واسعة جدا سواء أكانت فى شمال الدلتا أم على جانبيها أم على ترعة الاسماعيلية أم ترعة النوبارية ولكن الأمل معقود على أن نتمكن من زيادة حصيلتنا من الماء بمشروعات الخزن التى هى الآن محل دراسة مستفيضة على ما أعلم فى وزارة الاشغال .

تكلم السيد الزميل عن استقطاع الارض من التصنيع ولكنى أحب أن أقول إن التصنيع لابد منه ، وكم كنا نتمنى أن نتجه اتجاها آخر بأن نقلل ما أمكن من أخذ

الأرض الزراعية ، ونقال من نزع ما على جانبي الترع منها أو فى أى مناطق أخرى وهى أولى الاراضى بالزراعة . كان ممكناً أن نتجه إلى المناطق غير الصالحة للزراعة فى شمال القاهرة مثلا وفى كل بلاد القطر نجد من الخير أننا بدلا من أن نتوسع أفقيا نتوسع رأسيا مثلا خصوصا فى القاهرة وفى إنشاء المبانى ذات الأدوار نكثر من المبانى رأسيا أحسن من أن نكثرها بإنشاء فيلات فتأخذ مساحة أرض أكبر، وعلى العموم كل العالم يتجه هذا الاتجاه .

ووزارة الأشغال فى السنوات الماضية للأسف الشديد أى فى نصف القرن الماضى منذ الاحتلال إلى الآن فقط — اتجهت إلى الرى وأهملت الصرف ، ومن الخير أن تهتم بالصرف اهتمامها بالرى ، فلا يجب أن يقام مشروع للرى إلا إذا كان بجانبه مشروع آخر للصرف بمعنى أنه لا تنفذ ترعة إلا إذا كان بجانبها مصرف

الدكتور توفيق احمد : أشار السيد الزميل إلى موضوع الاقطاعيات وتوزيعها على خريجى الزراعة بالاسكندرية وقيامهم بحرب شعواء حين علموا أن الاقطاعيات موجودة بالواحات . كان لابد لوزارة الزراعة أن تأخذ الـ ٥٠٠ فدان وتقسمها وتضع فى كل إقطاعية منشئاتها اللازمة فيجد الزراعى فيها بيتا له ويجد كل شىء ، وليست الطريقة أن أقول خذوا إقطاعيات من غير أن تكون فيها أسباب الراحة متوافرة فهذا غير مجد بلا شك .

المحاضر : الحقيقة أن المصرى لا يحب الانتقال إطلاقا مهما كان فى نقله فائدة له ، ولكن على الحكومة أن توزع الأرض وسنرى من يتقدم لها ، ولكن بشرط أن تهيىء لهم الراحة ، وفى هذه الحالة سينتقل الجميع .